ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال 2000-1962

Economic and social transformations in Algeria after independence 1962- 2000

بن عودة محمد

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

تاريخ الإستلام: 31 / 01 / 2023 **تاريخ القبول**: 20 / 03 / 2023 **تاريخ النشر**: 30 / 04 / 2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى شرح ماشهدته الجزائر منذ الاستقلال وإلى سنة 2000 من تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة، منها ما كان موجها ومخططا له، ومنها ما ارتبط بما خلفه الاستعمار الفرنسي بعد رحيله، ومنها ما ارتبط بالتغيرات الناتجة عن العولمة والتحديث.

فالمجتمع الجزائري مر بمحطات اقتصادية واجتماعية حاسمة وعميقة خلال فترات زمنية وجيزة، وهذا ما زعزع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، وظهرت العديد من المشكلات المرتبطة أساسا بالاستعمار الفرنسي ثم بفشل بعض السياسات التنموية التي لم تكن مناسبة للظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التحول الاقتصادي- التغير الاجتماعي- السياسات التنموية- المجتمع الجزائري.

***

Abstract:

This study aims to explain what Algeria has witnessed since independence and until today in terms of major economic and social transformations, some of which were directed and planned, and some were related to what was left by the French colonialism after its departure, and some were related to the changes resulting from globalization and modernization.

Algerian society went through decisive and profound economic and social stations within short periods of time, and this destabilized the economic and social stability of the country, and many problems related mainly to French colonialism and then to the failure of some development policies that were not appropriate to the conditions in which the Algerian society lived

.**Keywords**: economic transformation - social change - development policies - Algerian society

1. مقدمة:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال تحولات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأن المؤسسات والسياسات والنظم التي خلفها المستعمر بعد رحيله لم تكن مناسبة لحياة واحتياجات الجزائريين الذين انتقلوا من مرحلة الاستعمار والعبودية إلى مرحلة الاستقلال والحرية.

فالتحول الأول كان التحول من الريف إلى الحضر نتيجة الهجرة الريفية الكبيرة، والتي يقابلها سكنات شاغرة خلفها المستعمر في المدن، والتحول من الزراعة إلى الصناعة نتيجة السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة المستقلة وإنشاء هياكل قاعدية وبنى تحتية صلبة، والتحول من النظام الاقتصادي الليبرالي الاستعماري إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي، ثم الاقتصاد الليبرالي.

وقد مر المجتمع الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم عبر عدة مراحل يمكن تقسيمها زمنيا، حيث كانت هذه الفترات متباينة ومختلفة، ويمكن رد ذلك إلى التغيرات الاجتماعية السريعة والعميقة التي شهدها المجتمع الجزائري حيث تأثر البناء الاجتماعي كثيرا بهذا التغير السريع، وصار يفتقد إلى منظومة قيمية واضحة يمكن الاستناد إليها في التنشئة والتربية والمعاملة الأسرة.

ويعتبر جيل الشباب الأكثر تأثرا بهذه الأوضاع، وهذا ما تؤكده المشكلات الاجتماعية التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع والأفراد في كل وقت ، ومن هنا نطر الإشكالية التالية: **ما طبيعة التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الإستقلال وإلى سنة 2000؟**

التساؤلات:

1 - هل تأثر الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بالاستعمار الفرنسي؟

2 - هل توجد علاقة بين الاستعمار الفرنسي والمشاكل الاجتماعية بعد الاستقلال

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

1 - مر المجتمع الجزائري بعد الإستقلال بمحطات إقتصادية مرتبطة بفترة الإستعمار الفرنسي.

2 - خلف الإستعمار الفرنسي بعد رحيله مشكلات إجتماعية كبيرة أثرت على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

1. مفهوم التحول الاجتماعي والاقتصادي:

استعملنا مصطلح تحول بدل التغير، لأنه الأنسب في هذه المرحلة التي مرت بها الجزائر، ويعرف التغير بأنه " كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا، فإن أية تحول يحدث في ظاهرة ما لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التحولات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة وبدرجات متفاوتة "(بوشلوش، 2008: 45) ويرى الدكتور محمد عبد المولى الدقس أن التغير الاجتماعي هو: "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن. وقد يكون هذا التغيير إيجابيا أي تقدما، وقد يكون سلبيا أي تخلفا"(الدقس، 2005: 19).

أما التحول فيعني الانتقال من حال إلى حال، كأن يتحول المجتمع من الاقتصاد الزراعي الرعوي إلى الاقتصاد الصناعي، ثم إلى الاقتصاد الخدماتي، ثم يتبعه بعد ذلك التغير الاجتماعي، كما يعني التحول في نمط المعيشة والتحول من الريف إلى الحضر، وهذا التحول يكون سريعا جدا وعميقا وفي وقت قصير، لذلك يحدث طفرة، وبصورة فجائية(بومخلوف، 2012: 141).

2. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قبل الاستقلال:

يقول **Grand Guillaume**:" إنه لمن الصعب تحليل المجتمع الجزائري المعاصر دون التعرض أولا إلى مرحلة ما قبل الاستقلال التي لعبت دورا مهما في ماضي وحاضر البلاد"(بومخلوف، 2012: 117)باعتبارها أهم نقطة تحول هز كيان البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، و هي الاحتلال الفرنسي للمجتمع الجزائري سنة 1830، حيث تعد هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري في تاريخه القديم والحديث والمعاصر، لما نتج عن هذا الاحتلال من نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري طيلة قرن وأكثر من ربع القرن من الزمن، حاول فيه الاستعمار بشتى السبل تحطيم كل مقومات وأسس المجتمع الجزائري، والتي تعد مصدر قوة وتماسك هذا المجتمع.

وبالتالي كان المستعمر الفرنسي يرى أن سبيل إخضاع هذا المجتمع يكمن في تفريقه وتشتيته، والقضاء على دينه الإسلام باعتباره المصدر الأساسي لقوة هذا المجتمع، وذلك ما أكده **Paul Leroy Beaulieu**في دراساته حول مشكلات الاستعمار فقال: "كل الأمم التي أسست مستعمرات، وضعتها في أراضي خالية أو فيها قلة من السكان، فاستحوذوا على مناطق سهلة الاحتلال تحتوي على أراضي شاسعة وسهلة الاحتلال والأهالي فيها قليلون وموزعون على الأرجاء وبدائيون لا يستطيعون المقاومة، وبالعكس استولت فرنسا في سنة 1830 على أرض آهلة ومفلوحة، يحرسها أهالي كثيرون أولو عزم وثبات، وقد نزل هذا الجنس بهذه الأرض الإفريقية منذ قرون، وكانت له حضارة متقدمة، ويشكل مجتمعا سليما توفرت فيه كل عناصر الحياة والقوة، كما أن له شعور حاد بجنسيته وعاداته وأفكاره وله دين ينفره من الاختلاط بأي جنس كان، وهذا ما يزيد في التعقيد

لأن دين هؤلاء الأهالي دين في أعلى الروحانيات، أو من حيث بساطته ووضوح فلسفته فهو يشكل قوة دفاعية لا تخضع لبشر"(سماتي، 2000: 137).

لقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت قدماه أرض الجزائر على تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعمل على إشباع حاجيات الأهالي إلى اقتصاد موجه للسوق الأوربية كإنتاج الخمور والتبغ وغيرهما، فكان أول إجراء قمعي قام به المستعمر هو نزع الأراضي من الأهالي عن طريق القوة ومنحها للمعمرين ، وبذلك أسقط أحد أقوى مقومات الأهالي الجزائريين وهو الأرض التي طالما كانت مصدر رزق وقوة وانتماء، وأصبحوا مشردين ومجردين من مصدر رزقهم فانتشر الجوع والفقر والأمراض.

3. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال:

1.3 . في المجال الاقتصادي:

من الناحية الاقتصادية فقد كان الاقتصاد الموروث عن الاستعمار الفرنسي لا يلبي احتياجات الشعب الجزائري لأنه كان موجها إلى السوق الأوروبية، ولم يراعي حاجيات الشعب الجزائري، وبخاصة الاقتصاد الريفي والزراعة التي كانت قائمة على زرع الكروم وبعض المحاصيل الموجهة للمستهلك الأوروبي، حيث أدت التنمية الرأسمالية أثناء الحقبة الاستعمارية إلى خلق اقتصاد ذو إنتاج خارجي وإبقاء دولة المحيط في تبعية وفقر دائم، وحتى التصنيع الذي كان يوجه إلى الأسواق المحلية والذي تشرف عليه المجموعات الفرنسية كان يتلقى قوته المحركة من الخارج، ويذكر لنا الدكتور علي بوعناقة بعض ملامح القطاع الرأسمالي في الجزائر غداة الاستقلال منها (بوعناقة، 2007: 144) :

1. نموذج الاستهلاك الذي جلبه الأوربيون من فرنسا وتقبله عدد كبير من الجزائريين وبخاصة في المدن.

2. الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدن بسبب تفاوت شروط الحياة، والتنمية الكبيرة التي تشهدها المدن على حساب الريف، وتوفر فرص العمل والمرافق الهامة في المدن وغيابها في الريف أدى إلى تبعية الريف للمدينة وهي من مخلفات النظام الاستعماري.

3. قطاع المحروقات الذي يشكل المورد الرئيسي، وما يسهم به في النهوض بموجات التنمية الاقتصادية وآليات خضوعه للاقتصاد العالمي، والتأثيرات الدولية.

4. من القضايا المهمة الموروثة، والتي تخلق إحدى المصاعب للدولة آجلا، هو الجهاز الإداري الضخم الذي كان يستنزف أموالا ضخمة إلى جانب مساهمته بعد العناصر البرجوازية بالوسائل التي تمكنها من القيام بدور فعال في تشويه الاقتصاد وتحريف التوجهات السياسية.

5. أدت البيروقراطية الاقتصادية والإدارية الناجمة عن الجهاز الإداري الضخم دورا كبيرا في تسرب التأثير الامبريالي بالطريقة نفسها التي تسرب بها من خلال الطبقة البرجوازية الوطنية التي تهدف إلى عرقلة السياسة والعمل على تحريفها.

لذلك كان على الدولة المستقلة حديثا أن ترسم إستراتيجية تنموية واضحة لإعادة هيكلة قطاعها الاقتصادي خدمة لاحتياجات المجتمع الجزائري، وهذا ما تم الإعلان عنه في برنامج طرابلس (1962) والذي أكد على أن "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة، ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية الوطنية على غرار ما حدث في العديد من البلدان (لعويسات، 1986: 19) ، وفي سنة 1964 قامت جبهة التحرير الوطني بإعداد ميثاق، والذي تم فيه تحديد أهداف التصنيع على النحو التالي:

1. خلق مناصب عمل جديدة، وذلك طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

2. إقامة مركبات كفيلة بوضع قواعد التمركز للصناعة الثقيلة في الجزائر، إذ أن تحقيق هذه المركبات كان بغرض البحث عن سوق واسعة، ومن أجل أن يكون الدخل مضمونا، وعليه فإن مثل هذا التمركز يجب أن لا يوجه في النطاق الجزائري فحسب، بل في نطاق جغرافي أوسع، حتى تتمكن الجزائر من الاندماج فيه دون أن تتخلى عن آفاقها الاشتراكية.

وقد مرت الدولة الجزائرية المستقلة على العديد من المراحل في مسارها التنموي، وذلك بغية تحسين النمو الاقتصادي، ووضع قاعدة تحتية قوية تضمن الاستقلال الاقتصادي، وتخرج الجزائر من التبعية والمديونية، وفيما يلي نقوم باستعراض أهم مراحل المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال وإلى اليوم:

1.1.3. مرحلة الاقتصاد الموجه أو المخطط: وهي المرحلة التي قادها جيل الثورة المباركة، وقد كان الحماس كبيرا في تلك الفترة بنفس الحماس الثوري في خطاباته وشعاراته التنموية، وقد كانت التغيرات السريعة والعميقة متلاحقة عقب مرحلة الاستقلال مباشرة، فالتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال في المجال الاقتصادي والاجتماعي أثرت كثيرا على النمط المعيشي للجزائريين، وبدأت البرامج التنموية تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل يعد بالأمل الكبير خاصة عند الشباب، وكانت فرص العمل متوافرة في ظل النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم على أولوية الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي في التوظيف، زيادة على ذلك تميز هذا الجيل من الناحية الاجتماعية بأنه لا زال وثيق الصلة بالنمط المعيشي القائم على شظف العيش والقناعة والبساطة في الحياة (لعويسات، 1986: 156)

لقد ورثت الجزائر اقتصادا كلونياليا لا يلبي احتياجات المجتمع الجزائري، لذلك كانت على الدولة المستقلة رسم سياسة اقتصادية تنموية تلبي الاحتياجات، وقد تجسد ذلك في الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير الوطني في برنامج طرابلس (1962) وميثاق الجزائر (1964) والميثاق الوطني (1976)، "وقد مثلت هذه المواثيق القاعدة التصورية والفكرية للمسار التنموي في الجزائر آنذاك، لذلك جاءت المخططات التنموية لتجسيد هذه التصورات بأسلوب عقلاني، وقد كانت إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية، تسعى إلى تحقيق عدة أهداف هامة تتمثل فيما يلي" (بوشلوش، 2008: 181) :

- التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي.
- التوصل إلى تحقيق استقلال اقتصادي.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية

ومن أجل ذلك شرعت الجزائر في عملية تأميم الهياكل القاعدية التي كانت ما تزال تحت سيطرة رجال أعمال فرنسيين، وفي سنة 1966 تم تأميم 96 مؤسسة صناعية فضلا على تأميم البنوك وشركات التأمين، وفي سنة 1968 أصبحت الدولة تسيطر على حوالي 80% من القطاع الصناعي (مانع، 2002: 122).

كما قامت بوضع المخططات الاقتصادية أولها المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي كان يهدف إلى إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية لتلبية حاجيات المواطنين، وضمان الرفاهية الاجتماعية لهم، وبعدها جاء المخططان الرباعيان الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977) اللذان تضاعف فيهما عدد الاستثمارات خاصة في القطاع الصناعي، وذلك بغية بناء قاعدة صناعية متينة، يمكن من خلالها تلبية حاجيات السوق المحلية والتخلص من التبعية الاقتصادية، وتلتها بعد ذلك المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989).

وقد ازداد عدد الاستثمارات في هذه المرحلة بغية تلبية الحاجيات المتزايدة من طرف السكان خاصة في مجال الشغل والسكن من خلال إعادة تنظيم المدن الكبرى عن طريق تجديد الأحياء والتخلص من الأحياء القديمة، وكذلك توقيف النزوح الريفي والهجرة الداخلية من خلال خلق مدن جديدة على حدود المناطق الجبلية، وعلى الهضاب العليا للبلاد وتعمير هذه المناطق الداخلية وخلق حركة اقتصادية فيها، وكذلك توسيع المراكز العمرانية ومناطق الصحراء، وتدعيم نشاطاتها الاقتصادية والزراعية (بوشلوش، 2008: 188).

و عملت الدولة الجزائرية على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق وضع تلك المخططات ورصد مبالغ مالية خيالية لها لتحقيق الأهداف المعلنة في المواثيق الوطنية، وهنا يكمن السؤال: هل نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق الأهداف المعلنة في المواثيق الوطنية والمتمثلة في تطبيق النهج الاشتراكي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للمواطنين؟

يرى الدكتور علي بوعناقة أن الأهداف الطموحة التي رسمت سابقا لم تتحقق واقعيا وذلك لعدة أسباب منها (بوعناقة، 2007: 158):

- التناشز بين أهداف الخطة المعلنة ونتائجها المحصلة.
- عدم التوازن بين الأهداف والأدوات المادية في فترة الرخاء.

والدليل الآخر هو دخول الجزائر في مرحلة جديدة تتمثل في القيام بإجراءات ميدانية لإعادة تنظيم جذري للاقتصاد الوطني، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي عرفت الكثير من الظواهر السلبية، تمثلت على وجه الخصوص في إهدار الوقت والجهد والتأخر في الانجاز، فضلا عن التأخر في التمويل في المواد الأولية وغيرها، كما تبين أيضا أن هناك صعوبات في التسيير، وعدم التحكم في المتابعة، ومن ثمة

ظهر الخلل في سير الجهاز الاقتصادي الوطني، الأمر الذي أدى إلى إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية (بوشلوش، 2008: 188) .

2.1.3. مرحلة إعادة الهيكلة: وتبدأ هذه المرحلة بعد حوالي 20 سنة من الاستقلال، حيث تراجعت السياسات التنموية في هده الفترة، وفشل المخططات الاقتصادية التي كانت مسطرة لخدمة الاقتصاد الوطني وظهرت التبعية الاقتصادية بشكل حاد نظرا لارتفاع فاتورة الاستيراد بشكل كبير، فبعد أن كانت الجزائر تصدر الحبوب، أصبحت تستورد ما قيمته نصف عوائد البترول على المواد الغذائية .

ويرجع ذلك إلى غياب أو فشل البرامج التنموية المخصصة للقطاع الزراعي والفلاحي، مما نجم عنه هجرة الفلاحين للأراضي والتحاقهم بالمناطق الحضرية بحثا عن فرص العمل حيث تزايد عدد سكان المدن من 31% سنة 1966 إلى 42% سنة 1977، ليصل إلى 50% سنة 1995 وهذا ما شكل عوائق أخرى تتمثل في اكتظاظ المدن وظهور الأحياء الهامشية وأزمات السكن مع بقاء المرافق الضرورية والخدماتية على حالها (بوعناقة، 2007: 159).

كما أدى تراجع أسعار البترول الذي يشكل 98% من عائدات الجزائر إلى تقلص الواردات من المواد الأولية والتجهيزات لبعض الوحدات الصناعية، مما أدى بالكثير من المصانع والهياكل القاعدية إلى التوقف، وتسريح العمال.

وتعني عملية إعادة الهيكلة حسب السلطات الرسمية بأنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من أجل رفع وتحسين الوضعية الاقتصادية للمؤسسات، وذلك بالتوزيع السليم والمحكم لكل الثروات المادية والبشرية في مختلف الوحدات الإنتاجية" (بوشلوش، 2008: 189).انطلقت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في بداية الثمانينات، وذلك بعد صدور المرسوم المتعلق بها في 4 أكتوبر 1980 الذي ينص على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني ككل بصفة عامة، وشرع في تطبيق هذه الإصلاحات رسميا في فيفري 1980 واستمرت حتى أواخر سنة 1982،(يوشلوش، 2008: 188). وكانت تهدف هذه المرحلة إلى ما يلي:

- التخلص من المركزية التي عرقلت الكثير من نشاطات المؤسسة.
- إزالة العوائق البيروقراطية، وفتح الباب لروح المبادرة والإبداع.
- تقوية الجهاز التخطيطي للاقتصاد، وذلك عن طريق وضوح قوانين التخطيط ووضوح فكرة الوصاية على النشاطات المختلفة للمؤسسات، وخاصة على الاستثمارات الجديدة.
- الرفع من مستوى اللامركزية، والتي تحتاج إلى توزيع واضح للحقوق بين كل من: الوحدة الإنتاجية، المؤسسة والوصاية، وتسهيل عملية الاتصال داخل المؤسسة.
- التخلص من نموذج التنمية الممركز لمرحلة السبعينيات، وتحميل مسيري هذه المؤسسات النتائج التي تتحصل عليها مؤسساتهم سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

وبالرغم من ذلك، فإن المؤسسات الاقتصادية الوطنية بقيت تعاني من العجز في تسيير نفسها، ولم تستطع الدولة تمويل هذه المؤسسات في ظل الإخفاق المتواصل في وجود حلول جادة للنهوض بهذه المؤسسات، لذلك عملت الجزائر على وضع إجراءات جديدة تتمثل في استقلالية المؤسسات.

3.1.3.مرحلة استقلالية المؤسسات: إن فشل الإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن هيكلة المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني بشكل عام، دفع بها إلى أنتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تتخبط فيها هذه المؤسسات، والاقتصاد الوطني بصفة عامة، التي لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من إعادة هيكلتها، وزيادة على ذلك ازداد الوضع سوءا بسبب انخفاض أسعار البترول وبروز ظاهرة التضخم، مما صعب على الدولة تمويل هذه المؤسسات العاجزة، لذلك قررت وضع إجراءات جديدة للخروج من المشكل الاقتصادية المتزايدة.

وتتمثل هذه الإجراءات في استقلالية المؤسسات، التي تكون فيها عملية اتخاذ القرارات والتسيير الداخلي يتم بحرية حسب الظروف والمتغيرات والذي يصب في مصلحة المؤسسة، وقد تم ذلك في أواخر سنة 1986 وبداية 1987، من خلال إصدار القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والذي ينص على التسيير الداخلي والتنظيم للمؤسسات، ويقوم الطابع التنظيمي على فكرتين، تتمثل الأولى في المشاركة والتكيف والتعديل حسب البيئة الخارجية، أما الثانية فتتمثل في خضوع هذه المؤسسات لقواعد العمل التجاري باعتبارها أشخاص معنوية تخضع للقانون التجاري رقم 04/88 المنشور في 12 جانفي 1988، وهذا القانون يعزز فكرة الطابع الاستقلالي، والتسيير الذاتي للمؤسسات،(بوشلوش، 2008: 191). وقد كان الهدف من وراء ذلك يتمثل فيما يلي:

- الأسباب الاقتصادية: وكانت هي الغالبة، والتي تهدف إلى حل المشكلة الفعلية، بسبب عجز ميزانية الدولة في تمويل المؤسسات، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.
- الأسباب السياسية والقانونية: تتمثل في التغيير الذي حدث في هرم السلطة، وفتح الطريق أمام المبادرة الفردية، وفتح المجال لحرية التعبير، والسماح بإنشاء أحزاب معارضة.
- الأسباب الاجتماعية: اتسمت فترة 1986 وما بعدها بظهور مشاكل اجتماعية كبيرة، تتمثل في مشاكل السكن وتدهور القطاع الصحي والتعليمي، وبروز الطبقية داخل المجتمع، وانتشار الثلاثي الاجتماعي الرهيب (الفقر- البطالة - التهميش) مما دفع بالدولة إلى وضع هده السياسة الجديدة علها تخرج البلد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

4.1.3. مرحلة الانفتاح الاقتصادي والخوصصة: لقد جاءت هذه المرحلة كاستجابة للأوضاع الاقتصادية العالمية والتغيرات الكبيرة التي أدخلت الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة، وبالتالي اتخذت الدولة مجموعة من الإصلاحات بهدف تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وانطلاقا من ذلك عملت الدولة على خصخصة المؤسسات الاقتصادية، مما نجم عن ذلك العديد من الآثار السلبية منها تسريح العمال وارتفاع الأسعار مما نتج عنه مشاكل اجتماعية كبيرة زادت من نسب البطالة والفقر والتهميش.

بسبب هذه الأوضاع الاجتماعية التي جاءت كانعكاس للأوضاع الاقتصادية أنتشرت العديد من المشكلات المتعلقة بالإجرام والجنوح والانحراف خاصة في أوساط الشباب الذين تأثروا كثير بهذه الأوضاع الاجتماعية، وازدادت معدلات الجريمة والجنوح في أوساط الشباب والمراهقين بنسبة كبيرة، لأن المرحلة الجديدة التي أدخلت في المجال الاقتصادي تؤثر كثيرا على الواقع الاجتماعي وتزيد من نسب البطالة والتهميش إذا لم يرافقها نمو في معدلات الاستثمار الذي من شأنه أن يمتص الآثار السلبية الناجمة عن تسريح آلاف العمال وانتشار البطالة والتهميش الاجتماعي (بوشلوش ، 2008: 192) ، وهذا ما تأخر كثيرا في الحدوث، حيث بدأت الجزائر مؤخرا تسجل ارتفعا في معدل الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي ساهمت في امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

4. في المجال الاجتماعي:

في سنة 1962 تم الإعلان على استقلال الجزائر، بعدما دام احتلالها من طرف الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن وربع القرن من الزمن، تغيرت في هذه الفترة الكثير من ملامح البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، بسبب السياسة المنتهجة من قبل الاستعمار، الذي عمل على استبدال حياة الجزائريين التي كانت قائمة على التضامن والتكافل والأخوة بين أعضاء القبيلة أو العشيرة.

وكان يصعب على الغازي اختراق هذه القوة المستمدة من القيم الموجودة في هذا النظام الاجتماعي، لذلك عمل المستعمر الفرنسي على استبداله بالنظام الغربي الذي يقوم على الفردانية والفرقة والمصلحة الذاتية والمنفعة الشخصية، والذي تكون فيه الروابط الاجتماعية والأسرية هشة ويكون التفكك مستفحلا داخل المجتمع وبالتالي يسهل على المستعمر فرض السيطرة التحكم فيها، وإلغاء المقاومة.

ولكن هذه العملية التي أنتهجها الاستعمار في سبيل تغيير النظام الاجتماعي، وإخضاع الشعب الجزائري لم يكن سهلا، بل يمكن القول أن هذا المشروع الاستعماري الذي كلف الجزائريين ثمنا باهظا لم ينجح، وإن استطاع المستعمر تفكيك القبائل والعشائر وتشتيتهم ماديا وحشدهم في المحتشدات، إلا أنه فشل فشلا ذريعا في تفكيكهم روحانيا، فالقيم القبلية والروابط الاجتماعية المستمدة من الدين الحنيف بقيت قوة صامدة في وجه المستعمر، والدليل عليها الثورة المجيدة التي فجرها الشعب الجزائري في كل ربوع الوطن، والتي تكللت أخيرا باستقلال الجزائر رغم ما قدم لها من تضحيات كبيرة يشهد التاريخ لها.

وقد أكد العديد من الباحثين السوسيولوجيين على بقاء النسق التقليدي في حياة الجزائريين إلى اليوم، بالرغم من التحولات الكبيرة التي شهدها المجتمع الجزائري من خلال عملية التحديث في كل المجالات، حيث يرى الدكتور مصطفى بوتفنوشت أن "رجال الأجيال الجديدة هم أكثر انفتاحا على العصرنة من سابقيهم، لكن انفتاحهم لا يعني الدخول إليها بعد، في حين إنها تمثل لهم بحث عن طريق علاقات اجتماعية جديدة داخل النسق الاجتماعي الموجود، هذا الأخير يعد ذو ازدواجية قوية، فهو من جهة يمثل مجتمع تقليدي قابل لفكرة العصرنة، و من جهة أخرى يمثل مجتمع في البحث عن الانفتاح، وهذا الأخير يعتبر مجتمع الشباب" (Boutefnouchet , 2004 : 30).

ولاحظ بوتفنوشات العديد من المظاهر المختلفة، والتي تعبر عن تمسك المجتمع الجزائري بالنظام التقليدي في خضم التغير الحاصل، ويقول "إن ما يسمى بالتقاليد اليوم يعتبر واقعا حيا، فربع السكان يعيشون وفق القطاع التقليدي، والربع الذي انتقل إلى القطاع العصري الحضري، لا يزال متأثرا بوضوح في سلوكه ومواقفه بالنسق القيمي التقليدي"[20]،"ونستطيع اكتشاف ذلك من خلال العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأسر والأفراد، كأشكال التعاون الاجتماعي في إعداد حفلات الزواج، وفي علاقات القرابة، وكذلك احترام الأب"(Boutefnouchet , 2004 : 190).

ويدعم الدكتور مظهر سليمان من جهته فكرة استمرار النظام التقليدي وتركزه خاصة في الأسرة والتي تتمثل فيما يلي:

- التنشئة الاجتماعية للأجيال الصاعدة مرتبطة بالنظام التقليدي، أكثر مما هي مرتبطة بالمجتمع الجديد الذي ينتظر تكوينه.
- إعادة هيكلة النظام التقليدي بانتقال تأثير الأدوار من الذكور إلى الإناث، ومن جهة أخرى أصبح هذا النظام غير شرعي ويعمل في الخفاء، لذلك أصبح لا يمكن مراقبته ولا التحكم فيه، ولا في الذين يعملون به، فأصبح هذا النظام مختفيا في البنية الأسرية ليسيرها، إذ كل مرحلة ولحظة مهمة في حياة الفرد تؤخذ على عاتق الأسرة، فكل شيء يعتبر قضية الجماعة الأسرية، و الفرد لا يستطيع أن يقرر ولا أن يختار ولا أن يواجه ما يهمه في مستقبله دون التدخل المكثف لأقربائه .
- يستمر اعتبار الزواج هدف الحياة، ولا توجد أية مكانة مقبولة للأعزب ولا للمرأة العاقر ولا للطفل غير الشرعي .

إن النسق القيمي التقليدي ما يزال موجودا داخل المجتمع، رغم التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري، وهو يعيش جنبا إلى جنب مع النسق القيمي العصري، وغالبا ما يتجلى النسق التقليدي عند الآباء، بينما يفضل الأبناء النسق العصري والمرتبط بالثقافات الغربية، وهذا ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى صراع أسري واجتماعي بين جيل الأبناء وجيل الآباء.

ومن المشكلات الناتجة عن التحول الاجتماعي عقب الاستقلال نجد:

1.4 التفكك الاجتماعي: تعد مشكلة التفكك الاجتماعي من أهم المشكلات التي واجهت المجتمع الجزائري عقب الاستقلال، وذلك نظرا لسياسة التفكيك التي أنتهجها المستعمر الفرنسي منذ دخوله عام 1832 وإلى غاية الاستقلال، وكان الهدف من تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري هو التمكن من فرض السيطرة على الأفراد و تفكيك القبائل والعشائر التي كانت تمثل مصدر قوة الشعب الجزائري بالإضافة إلى الدين الإسلامي الذي كان يدعو إلى التعاون والجهاد ضد الغزاة.

لذلك قام الاستعمار الفرنسي بوضع مخطط "سيناتوس كونسلت "(Sénatus consult) في 1863، لتحطيم الإطار القبلي الذّي كان يهدد بالمقاومة، بالإضافة إلى قانون فارنيي (Warnier) 1873 ، كقانون عقاري

لسلب الأراضي ، فحطّمت على إثر ذلك القبيلة وعوّضت بالدوّار ، وأصبح الأفراد الذّين كانوا يعملون في أراضيهم و التّي كانت ملكا للجماعة ، يعملون لدى المستعمر مقابل تقاضي أجر زهيد (حراث ، 2014: 63)

وكان هذا التفكيك للقبيلة مخططا من قبل المستعمر الذي كان يمجد النظام القائم على الخلية العائلية، حيث طالما كانت القبيلة تشكل حاجزا أمام المستعمر لما فيها قيم صلبة تلهم الأفراد المنتمين إليها، "يشارك فيها الفرد مسؤوليات الجماعة والإنجازات والنفوذ، وبالتالي أفراحها وأتراحها، أنتصارها وفشلها، سمعتها الحسنة أو السيئة، طموحها قناعتها" (بوعناقة ، 2007: 145) ،وبعد تفكيكها تحولت إلى القيم الفردية القائمة على الأنانية والفردانية والعزلة والشقاوة، ففقدت النسبة الكبيرة من الأهالي المهجّرين إلى المحتشدات الرابط بينهم وبين الأرض والأجداد، ووجدت العائلات نفسها مفصولة عن غيرها، وغُيرت ألقابها، وتفككت القبيلة والعشيرة التي طالما كانت تمثل النظام الاجتماعي الحامي لقيم وتقاليد الهوية العربية والإسلامية، وتفككت إلى أسر نثرت عبر المحتشدات، "و نجم عن ذلك تغير آخر عكس علامات التخلف في المجتمع الأصلي الجزائري فمواصلة أنتزاع الملكية العقارية، وتعرض سكان الريف لأشكال الاضطهاد والهجرة المتزايدة نحو المدن هربا من القتل والبطش والحشد في محاولة عزل الأهالي عن الثورة من قبل الاستعمار الفرنسي، وأدى ذلك إلى خلق أكواخ من الصفيح و الأحياء الهامشية (Baraques)، حيث بلغ عددها سنة 1954 حوالي 52000 كوخ في المدن الحضرية " (بوعناقة ، 2007: 145).

ويعد تفكك البنية العائلية التقليدية الجزائرية من أهم المشكلات التي طرأت على المجتمع الجزائري عقب الاستقلال، حيث أن أغلب الشهداء كان لهم عائلات، وبالتالي حرم حوالي 300.000 من الأطفال أو الشباب من مراقبة ودعم آبائهم، زيادة على ذلك فإن غياب الأب كرئيس تقليدي للعائلة الموسعة، سبب مشاكل حادة أثرت على استقرار هذه المؤسسة. (بوعناقة ، 2007: 145).

و بالتالي فقد المجتمع الجزائري الكثير من المقومات الاجتماعية التي طالما رسخت الهوية الجزائرية عبر العصور، ومع سقوط النظام القبلي أو العشيرة غزت المجتمع الجزائري قيم دخيلة مستوردة من الضفة الأخرى، عبر الاستعمار الفرنسي، فعاش المجتمع الجزائري حالة من الاغتراب وفقدان الهوية، واختلت المنظومة القيمية عنده.

2.4. اختلال المنظومة القيمية: لقد نتج عن استعمار فرنسا للجزائر صدام بين ثقافتين مختلفتين جذريا، فالثقافة العربية الإسلامية التي كانت مغروسة في المجتمع الجزائري، يستمد منها قيمه وعاداته وتقاليده، فالعديد من الممارسات الاجتماعية كانت تبين ذلك الارتباط الوثيق بين الدين الإسلامي والحياة الاجتماعية التي يتشارك فيها مجموعة من الأفراد و يعيشون متحدين داخل القبائل أو العشائر، وبالتالي كان نمط الحياة في المجمع الجزائري مشترك في الأعمال والعادات والأفراح والأتراح، تجمعهم روابط كثيرة مثل رابطة الدم والأرض والدين ... وبتالي كان الأفراد في المجتمع الجزائري القبلي يعيشون وكأنهم رجل واحد، وبالتالي كانت القيم الجماعية هي السائدة في المجتمع الجزائري التقليدي.

ولما جاء الاستعمار الفرنسي وقام بفرض ثقافته الغربية عن طريق القوة، والتي كانت تتميز بالفردانية أي أن كل فرد يعيش لنفسه ومن أجل نفسه ضاربا بكل القيم الجماعية عرض الحائط، بالتالي أصبح المجتمع الجزائري يعيش تلك الثنائية في قيمه وفي ثقافته، وبقي الحال هكذا طيلة قرن وربع القرن من الزمن عمل فيها المستعمر الفرنسي على مسح الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري باعتبارها الخطر الوحيد الذي كان يهدد الكيان الفرنسي في الجزائر، وبالنظر إلى السياسة الاستعمارية الخطيرة التي كانت تمارس على الشعب الجزائري التي بدأت بتفكيك البنية القبلية للمجتمع الجزائري، وأنتهت بحشد الآلاف من أبناء الشعب في المحتشدات، وما صحبها من تجهيل وتشريد وتأليب بين الأفراد، فقد المجتمع الجزائري الكثير من خصوصياته الثقافية والقيمية، والتي زالت مع زوال النظام الاجتماعي الذي كان سائدا أناذاك وهو النظام القبلي أو العشائري.

وقد تجلى هذا الاختلال القيم في المجتمع الجزائري بوضوح عقب الاستقلال، حيث بدا الانقسام واضحا في المجتمع الجزائري، بين قسم لا يزال يحافظ على قيمه الأصيلة رغم ويلات الاستعمار، وقسم آخر تخلى عن الكثير من تقاليده وقيمه الأصيلة وتبنى الثقافة الاستعمارية الغربية وتجلى ذلك في عاداته وسلوكياته وفي لغته. وفي ظل هذه الثنائية القيمية بات المجتمع الجزائري يفتقر إلى منظومة قيمية واضحة في مرحلة الاستقلال، خاصة مع سياسة التغيير التي مست كل المجالات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية، حيث كان التغير سريعا وعميقا مما نتج عنه قيم أخرى جديدة لم تكن معهودة عند المجتمع الجزائري من قبل.

ومن الطبيعي أن تحولات جذرية مثل تلك التي عرفها المجتمع، أنتجت عدم استقرار للقيم و المعايير . ونتيجة لذلك تغيرت الحياة الأسرية، وهذا بعدما كانت أسرة أبوية ذات نظام تقليدي، أين كان"النسق القيمي صورة أو بنية فوقية للبناء الاجتماعي القبلي، الذي كان دائما يحافظ على وحدة الجماعة" (Bennoun , 143 : 1998)ويعد أساس البنية الاجتماعية، أصبحت أسرة ذات تشكيلة نصف تقليدية و نصف عصرية طبقا للثقافة الثنائية للمجتمع ، ذات أدوار ووظائف تتأرجح ما بين الميل إلى القيم التقليدية والميل لقيم عصرية ولم تعرف بعد استقرارا، فهي مرحلة انتقال تجمع بين غياب التقليدية الأصيلة و بالمقدار نفسه غياب الحداثة الحقيقية .فأعيد تكوينها على شكل عدة خلايا نووية مكونة لوحدة سكنية واستهلاكية ،أو بشكل مجموعة من الأسر النووية لها مساكن مستقلة ، لكنها مجتمعة حول الأبوين ما داما على قيد الحياة (شرابي ، 1992: 62).

3.4. ارتفاع معدلات العنف والجنوح والجريمة: لقد أكدت العديد من الدراسات في أوروبا وخاصة بريطانيا على العلاقة بين الحروب وارتفاع معدلات الجنوح والجريمة، حيث اعتبرت الحرب العالمية الثانية العامل الرئيسي في ارتفاع معدلات الجنوح والجريمة في البلدان الأوربية، "وهذا ما أكده (كريستينسن) حين فسر ارتفاع الجريمة والجنوح في بعض البلدان بآثار ما بعد الحرب، حيث كان الأحداث الجانحون والشباب المجرمون اليوم هم الأطفال الذين ترعرعوا خلال الحرب في ظروف انحلال اجتماعي كبير هدمت الحياة

العائلية وبالتالي نشأ كثير من الأطفال بلا تربية أو مراقبة، زيادة على ذلك، فإن كثير من آباء هؤلاء الأطفال كانوا هم أنفسهم ضحية الانحلال والتفكك الناتج عن الحرب العالمية الأولى، وعانوا من التربية السيئة (Addi, 1999 : 41).

وقد كان الوضع مشابها في الجزائر التي خرجت حديثا من حرب تعد من أعنف الحروب في التاريخ المعاصر، بالنظر إلى النتائج الوخيمة بسبب حرب دامت أكثر من قرن وربع القرن من الزمن تعاقب فيها أجيال بعد أجيال شهدوا فيها كل أنواع السياسات الممنهجة لتفكيك المجتمع الجزائري، وبعد الاستقلال كان هناك حوالي 300.000 طفل بدون أب أو أم، ناهيك المعاناة التي نتجت عن التجهيل والأمية وسوء الرعاية الاجتماعية والتنشئة غير السوية، وبالرغم من قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الجانب.

إلا أن ريدوح وزملاءه قاموا بدراسة تحت عنوان (Approche Épidémiologique Psychiatrique de criminalité) وذلك بين سنتي (1963 و1968) توصلوا من خلالها إلى أن " الأطفال الذين ينتمون إلى أمهات سيئات التغذية أو معطوبات حرب يمثلون قسما كبيرا من الجانحين اليوم، كما وجدوا أن أكثر من 21% من المجرمين قد اشتركوا في الحرب، وحوالي 85% منهم كانوا يعانون من اضطرابات عقلية، وكانت هذه الدراسة عبارة عن رد للاستعمار الفرنسي الذي اعتبر بأن الجزائري هو مجرم بالطبيعة، وقد أكد فرانس فانون سنة 1963 بأن المجرم الجزائري دوافعه وعنفه وجرائمه ليست من نتاج نظام جهازه العصبي أو ميزة خاصة لطبيعته، بل هي نتيجة مباشرة للوضعية الاستعمارية" (مانع ، 2002: 174).

وبالتالي فإن للحرب التحريرية الكبرى التي شهدها المجتمع الجزائري بين (1954 و1962) دور كبير في انتشار العنف والجنوح والجريمة بشكل كبير داخل المجتمع الجزائري بسبب المعاناة الكبيرة التي صاحبت سبع سنوات ونصف من الحرب وتركت أثرا كبيرا على السكان سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

5. الخاتمة:

من خلال استعراضنا لأهم مراحل التغير الاجتماعي التي مر بها المجتمع الجزائري، وذلك قبل وبعد الاستقلال، نلاحظ أن هذه التغيرات كانت سريعة جدا، والتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال كانت عميقة، حيث كان المجتمع الجزائري في كل 10 سنوات يشهد موجة من التغيرات العميقة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، و بالأخص ذلك المتعلق بالجانب الأسري، حيث فقدت الأسرة الجزائرية العديد من خصوصياتها، وطرأ على بنائها العديد من التغيرات في الحجم، والعلاقات والمكانة والأدوار، وفي العادات والتقاليد ونمط المعيشة وفي تنشئة الأبناء، كل ذلك ساهم في بروز العديد من التغيرات في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وبرزت مظاهر اجتماعية جديدة مثل الفتور في العلاقات الاجتماعية و انتشار الفردانية والمصلحة الخاصة بالإضافة إلى صراع القيم بين جيل الشباب وجيل الآباء، وانتشار مظاهر التفكك الاجتماعي، وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعية بما في ذلك الرسمية منها، وغير الرسمية.

5. قائمة المراجع:

1 - الدقس، محمد عبد المولى.(2005). *التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

2 - بومخلوف، محمد .(2012). *الشباب الجزائري واقع وتحديات*. الجزائر: مطبعة الملكية.

3 - بوشلوش، طاهر محمد.(2008). *التحولات الاجتماعية والإقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائر 1967-1999*. الجزائر: دار بن مرابط للنشر.

4 - بوعناقة ، علي .(2007). *الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5 - حراث، فتيحة .(2014). *التغيرات الطارئة على الأسرة الجزائرية بين القيم التقليدية والقيم العصرنة*. الجزائر: بدون دار نشر.

6 - سماتي، محفوظ. (2000). *الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها*. الجزائر : منشورات دحلب.

7 - شرابي، هشام . (2000). *النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين*. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

8 - لعويسات ،جمال الدين. (1986). *التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

9 - مانع ، علي. (2002). *جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

10 - مانع، علي .(2002) .*جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11 - Bennoun, Mahfoud.(1998). *Esquisse d'une anthropologie politique* ,Alger :O.P.U.

12 – Addi ,Lahouari (1999) *Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans la famille contemporaine*, paris : La découverte .

13- Boutefnouchet ,Mostefa.(2004**).** *La société Algérienne en transition*. Alger : O.P.U.

14- Boutefnouchet ,Mostefa.(sans date). *Système social et changement social en Algérie*. Alger : O.P.U